الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/96

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدرات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

14-65422 (A) 100215 100215

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

ازداد عدد النساء اللواتي أودعن في السجون بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي، وشهد ارتفاعاً حاداً منذ فترة التسعينات من القرن الماضي. وحدث هذا في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. وفي الواقع، على الرغم من أن عدد السجينات لا يزال أقل بكثير من عدد السجناء، فإن نسبة النساء المودعات في السجون بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات أعلى بكثير، وهي في ازدياد.

وفي الأرجنتين، فإن ٦٨ في المائة من نزيلات السجون مسجونات لجرائم تتعلق بالمخدرات. والأرقام متشابهة في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، إذ تبلغ هذه النسبة ٤٨ في المائة في بوليفيا، و ٥٣,٩ في المائة في البرازيل، و ٦٨,٨ في المائة في شيلي، و ٨٠ في المائة في كولومبيا، و ٦٥ في المائة في كوستاريكا، وتصل إلى ٨٠ في المائة في السجون الفيدرالية المكسيكية.

وهذه الممارسة لم تؤد فقط إلى عجز نُظم العدالة الجنائية المثقلة أصلاً، بل كان لها أيضاً تأثير كبير على حياة وحقوق الإنسان للمرأة في جميع أنحاء المنطقة.

العوامل المؤدية إلى ضلوع المرأة في تجارة المخدرات

تعمل المرأة، في المنطقة، أساسا كزارعة للمخدرات أو جامعة لها، أو متاجرة بها على مستوى منخفض، أو حاملة لها، وتنقل المخدرات إلى السجون. وفي معظم الأحيان، تشارك النساء في تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع، تتضمن المنطقة أعلى معدل لعدم المساواة الاقتصادية في العالم، وتعيش نسبة كبيرة من السكان – ومعظمهم من النساء – في أوضاع الفقر والعوز. وتواجه النساء عقبات كبيرة في الحصول على العمل المشروع، وفي كثير من الأحيان لا يجدن خياراً آخر سوى اللجوء إلى الاتجار غير المشروع من أجل بقائهن وبقاء أطفالهن على قيد الحياة. وهذا ما يعرف بتأنيث الفقر، وهو يوجد في كل من المناطق الحضرية والريفية.

وتشكل العلاقات بين الجنسين أحد العوامل الأخرى التي تتسبب في جعل النساء يرتكبن جرائم تتعلق بالمخدرات، حيث أن النساء غالبا ما يتورطن في الأنشطة المتعلقة بالمخدرات من خلال العلاقات العاطفية إما كشريكات أو زوجات أو أمهات أو بنات يؤدين الأدوار التي يكلفهن بها بموجب العلاقات بين الجنسين التي تتميز بعدم التماثل بين الرجال والنساء.

لمحة عن النساء المسجونات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات

معظم النساء المسجونات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات في أمريكا اللاتينية يأتين من طبقات اجتماعية مهمشة ومستبعدة ويفتقرن إلى الوسائل الاقتصادية والمعرفة القانونية ورأس المال الاجتماعي اللازم لتوفير دفاع كاف في المحكمة.

ومعظم تلك النساء يرتكبن جرائم للمرة الأولى، ويُتهمن بارتكاب جرائم غير عنيفة، وهن في العادة ربات أسر معيشية ذات عائل واحد، وبها طفلين أو أكثر، ومن أسر معيشية مهمشة، وتتميز قصص حياتهن بأشكال مختلفة من العنف والاعتداء الجنسي. ومعظمهن يشكلن العائل الوحيد لأبنائهن ولأناس آخرين في كثير من الأحيان. ولديهن مستوى منخفض من التعليم النظامي، و لم يكن لهن عمل ثابت قبل إيداعهن السجن إلا لفترات قصيرة أو لم يكن لهن عمل ثابت أبداً.

وغالبا ما تُترَك النسا في السجون، بعد إلقاء القبض عليهن، لمواجهة مصيرهن دون توفير أي دفاع لهن. ويتفاقم الوضع في حالة النساء الأجنبيات أو المنتميات للشعوب الأصلية أو اللواتي تفتقر أسرهن إلى الوسائل اللازمة لمساعدتهن (هذا إذا كن على اتصال بعائلاتهن أصلا).

عدم استجابة نظام العدالة الجنائية لنقاط الضعف لدى المرأة: عقوبة ثلاثية

تنص القوانين المتصلة بالمخدرات في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، البعيدة كل البعد عن الاستجابة لهذه الظروف بنهج قضائي عادل، على فترة احتجاز سابق للمحاكمة وعقوبة غير متناسبة بالسجن دون الحق في المشاركة في برامج ما قبل الإفراج.

وتتعرض غالبية النساء اللواتي يتعاملن مع نظام العدالة الجنائية والسجون لأشكال معينة من العنف. فإغفال قضاياهن والتمييز اللاحق الذي يتعرضن له في نظام السجون يعود بشكل أساسي لكونهن أقلية في جميع أنظمة السجون في العالم. وتذكر الدراسات المختلفة التي أُجريت بشأن هذا الموضوع عوامل مثل عدم وجود مراكز منفصلة للنساء؛ والاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل موظفي السجن؛ ووجود شبكات اتجار بين أقسام الرجال والنساء؛ وعدم إيلاء اهتمام لمشاكل الصحة العقلية، وهي أكثر انتشارا بين السجينات منها بين السجناء؛ والضرر الذي يلحق بأطفال السجينات، سواء الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم في السجن أو الذين يعيشون خارجه؛ وعدم وجود فرص في مجالات التعليم والعمل والتدريب، من بين أمور أخرى.

وبالتالي فإن النساء المسجونات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات يتأثرن بحكم ثلاثي:

هناك عوامل تمييزية تبدأ خارج أسوار السجن وترتبط بالممارسات التمييزية الجارية وعلاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجال والنساء في المجالين العام والخاص؛

وتتعرض النساء، مثلهن مثل الرجال الذين يشاركون في جرائم المخدرات، لعقوبات غير متناسبة؛

وهن يعانين من أشكال محددة من التمييز والعنف في السجن (عدم الحصول على الدفاع القانوني بقدر كاف، وعدم الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وقلة فرص العمل والتدريب الوظيفي والتعليم، والقيود المفروضة على حقوقهن الجنسية والزيارات الزوجية – في انتهاك لقواعد بانكوك). وقد تعاني نساء الشعوب الأصلية من تمييز عرقي وعنصري إضافي.

وبما أن العديد من السجينات هن أمهات عازبات، فإن العديد منهن يودعن السجن مع أطفالهن، أو يجد أطفالهن أنفسهم في نهاية المطاف من دون أي دعم من مقدمي الرعاية، مما يزيد من تعرضهم للفقر ووقوعهم في شبكة المنظمات الإجرامية.

توصيات

هناك حاجة ملحة لمعالجة مسألة الإفراط في سجن الإناث بسبب جرائم بسيطة تتعلق بالمخدرات في أمريكا اللاتينية. وفي ضوء النتائج التي توصلنا إليها، فإننا نقترح التوصيات التالية على أمل أن تتولى الدورة التاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة مهمة مناقشة هذه المسألة في اجتماعها الذي سيُعقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ آذار/مارس عام ٢٠١٥:

- نوصي بإعداد بيانات كمية ونوعية عن وضع السجناء في أمريكا اللاتينية، موزعة بحسب نوع الجنس، تتضمن معلومات عن الجرائم، ونبذ موجزة عن من تمت أدانتهم، وبيانات عن مجموعات محددة (الأجانب، وجماعات الشعوب الأصلية، وما إلى ذلك)، والوضع العائلي، وأي مسائل تتعلق بتعاطي المخدرات بطريقة ضارة، وما إلى ذلك.
- نوصي بوضع برامج للوقاية تستهدف جماعات معينة يمكن أن تتورط في جرائم تتعلق بالمخدرات. وينبغي تصميم تلك البرامج بحيث تحد من ضعف النساء أمام

إجبارهن على الضلوع في تجارة المخدرات، من قبل شركائهن الذكور أو بسبب وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

- نوصي بأن يقوم كل بلد في المنطقة بتطبيق قواعد بانكوك داخل سجونه لضمان وجود نظام يراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية، وفرص العمل، وأن يتم إيداع النساء في سجون قريبة من منازلهن لضمان الإبقاء على الروابط مع أسرهن، وإعادة إدماجهن بعد قضاء عقوبتهن في السجن، وما إلى ذلك).
- وأخيراً، فإننا نوصي بأن تقوم بلدان أمريكا اللاتينية بمراجعة قوانينها وسياساتها المتعلقة بالمخدرات لضمان أن تكون العقوبات المفروضة على تجار المخدرات ذوي المستوى المنخفض وغير العنيفين متناسبة، وبأن تأخذ في الاعتبار العوامل المخففة، مثل الضعف الاجتماعي والاقتصادي، والإكراه، والدور الذي يقوم به المتجر في سلسلة المخدرات، وما إلى ذلك. وينبغي على الحكومات أيضا أن تلغي الاحتجاز الإلزامي السابق للمحاكمة للمخالفين غير العنيفين اللذين يرتكبون جرائم تتعلق بالمخدرات للمرة الأولى والذين هم في أوضاع ضعيفة. وأخيرا، ينبغي تصميم عقوبات بديلة، ولا سيما بالنسبة للمرأة التي هي راعية لأطفالها، وذلك للحد من دورات الفقر والضعف.